تقييم البرامج القطاعية غير الممركزة في اليزي ومدى تحقيقها لتنمية مستدامة – 2010-2019

Evaluating the sectorial programs that are not decentralized in ilizi and the extent of achieving them for sustainable development 2010-2019

محمد العباسي*	مراد ايت محمد
جامعة الجزائر 3- الجزائر	جامعة الجزائر 3- الجزائر
University of Algiers 3	University of Algiers 3
Laabassimohamed33@gmail.com	mourad.aitmed@gmail.com
laabassimohamed@univ-alger3.dz	aitmohammed.mourad@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2020/03/29 تاريخ القبول: 2020/09/04

الملخص

منذ سنة 1984، تبنت ولاية إيليزي برنامجا تنمويا دائما، منبثقا عن سياسة تنموية طويلة المدى، مرتكزة أساسا على هدف رئيسي يتمثل في تثبيت السكان المحليين من جهة وتعمير هذه الولاية ذات الأهمية الإستراتيجية من جهة أخرى بما في ذلك المناطق الحدودية لها.

ومن أجل تجسيد هذه الأهداف كان من الضروري إذن، جلب الموارد البشرية والمالية بمعنى إنجاز مشاريع تنموية سنوية ومتعددة السنوات، وذلك بهدف تلبية، وفي أسرع ما يمكن، الحاجيات الاجتماعية والاقتصادية لسكان إيليزي وكذا السكان القادمون إلى الولاية في إطار مساهماتهم في تنمية المنطقة.

ارتكزت آليات التنمية الاقتصادية لهذه الولاية على تطوير القطاعات المهمة كالفلاحة، الري، المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية، السكن، التربية والتكوين والمنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ البرامج القطاعية؛ الاعتمادات المالية؛ المؤشرات الاقتصادية.

Abstract

Since the year 1984, Ilizi State has adopted a permanent development program, stemming from a long-term development policy, mainly based on the main goal of stabilizing the local population on the one hand and the reconstruction of this state of strategic importance on the other hand, including its border areas.

In order to materialize these goals, it was necessary, then, to bring in human and financial resources in the sense of carrying out annual and multi-year development projects, with a view to meeting, as quickly as possible, the social and economic needs

*المؤلف المرسل: محمد العباسي، الإيميل: laabassimohamed33@gmail.com

of the Elysian population as well as the residents coming to the state as part of their contributions to the development of the region.
The economic development mechanisms of this state were based on the development of important sectors such as agriculture, irrigation, economic and administrative base facilities, housing, education and training, and social and cultural base facilities.

Keywords: sustainable development ; Sustainable development; sectorial programs; financial credits; economic indicators.

المقدمة

تتقاسم الحكومة والجماعات المحلية في بلادنا الدور التنموي، لأن الوصول إلى تحقيق الأهداف التنموية المخططة يتطلب وجود منظومة إدارية متكاملة، هدفها الوصول إلى تحقيق النتائج المسطرة، من خلال التخطيط السليم و التنفيذ الدقيق، ولا يمكن الوصول إلى تحقيق الأهداف إلا من خلال توفر عنصر مهم وهو الجانب المالي، والذي يتوفر بدرجة كبيرة عند الدولة التي تشارك من خلاله في نجاح المخططات والبرامج التنموية على مستوى الولايات والبلديات، فمرافقة الدولة للمقترحات و المتطلبات التنموية للجماعات المحلية من خلال توفير الدعم المالي يعتبر عامل مهم جدا في نجاح العملية التنموية نضرا لعدم قدرة الجماعات المحلية على تنفيذ جميع المتطلبات، بالإضافة الى أن معظم المشاريع تحتاج الى هذا النوع من الإنفاق والذي يمكن ان يكون متعدد السنوات و فقا للخطة التنموية المدروسة ، وعلى اعتبار ان مختلف المخططات والبرامج التنموية تنفذ بعدة صيغ منها البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD) و مخططات التنمية للبلدية (PCD) و اللتان تسيران وتنفذان من طرف الوالي، حيث تشارك من خلالهما الجماعات المحلية في الاقتراح و التسيير و التنفيذ و يبقى التمويل فقط على الحكومة، وعليه يمكن اعتبارهما أهم آليتين للتنمية المحلية ممولتين من الميزانية العامة للدولة.

من خلال ماسبق سنحاول دراسة وتقييم البرامج القطاعية غير الممركزة في ولاية اليزي وما مدى استفادتها من هذه البرامج التنموية في تجسيد التنمية المستدامة، من هنا تظهر لنا الاشكالية التالية:

– هل ساهمت البرامج التنموية القطاعية غير الممركزة على تحقيق التنمية المستدامة لولاية اليزي خلال الفترة 2010–2019؟

للاجابة على التساؤل السابق سنقوم بتقسيم هذه الدراسة لخمسة محاور رئيسية وهي:

أولا: ماهية التنمية المستدامة؛

ثانيا: ماهية المخططات القطاعية للتنمية؛

ثالثا: البرامج التنموية خلال الفترة 2010–2019؛

رابعا : تقييم البرامج التنموية في اليزي خلال الفترة 2010–2019؛

خامسا: مؤشرات التنمية في اليزي .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعا حيويا وحديثا ، حيث ركزت الدراسة على تبيان أهم القطاعات التي راهنت عليها الحكومة الجزائرية النهوض بها في ولاية اليزي و تنميتها من خلال عدة برامج قطاعية غير ممركزة.

أهداف الدراسة:

تتحدد أهداف الدراسة الحالية في ما يلي:

- إلقاء الضوء على الاعتمادات المالية الموجهة لولاية اليزي ، ومدى استغلالها بالشكل الصحيح ؛
- تقديم المؤشرات التنموية التي من شأنها تقييم البرامج القطاعية غير الممركزة المنتهجة في ولاية اليزي.

فرضيات الدراسة:

- تقوم الدولة بالإنفاق حسب الموارد المالية المتوفرة وليس على أساس المتطلبات التي يحتاجها المجتمع؛
- هناك تحسن كبير في بعض المؤشرات الاقتصادية في ولاية اليزي و التي تعكس الاهتمام الكبير للحكومة الجزائرية بهذه الولاية.

أولا : مفاهيم عامة حول التنمية المستدامة

I. مفهوم ونشأة التنمية المستدامة.

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث ناقش هذا المؤتمر لأول مرة القضايا البيئية وعلاقاتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وقد تم الإعلان إن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، ومن جهة أخرى انتقد المؤتمر الدول والحكومات التي لا تزال تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وقد صدرت عن هذا الملتقى أول وثيقة دولية تتضمن مبادئ العلاقات وكذا دعوت كافة الحكومات لاتخاذ تدابير لحماية البيئة.

وفي السنة الموالية أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي ينص على ضرورة التعاون بين الدول في مجال البيئة ومتابعة البرامج البيئية وفي عام 1987 أصدرت جمعية الأمم المتحدة قرار المنظور البيئي، يهدف هذا القرار إلى تحقيق التنمية المستدامة البيئية بوصف ذلك هدفا عاما منشودا للمجتمع الدولي في هذا التقرير وضع لأول مرة تعريف التنمية المستدامة. وفي مؤتمر قمة الأرض بمدينة ريو دجانيرو بالبرازيل.

وكان هدف من المؤتمر وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين مختلف الدول المتخلفة والمتقدمة لحماية مستقبل الأرض، وقد نقلت القمة الوعي البيئي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية واستمرار التلوث والاستنزاف الذي تتعرض له البيئة، (عائشة، 2012، صفحة 215)

فيما يخص التعاريف التي تناولت موضوع التنمية المستدامة، فقد تناولنا التعاريف التالية:

– تعريف المفكر ويليام روكس هاوس: وهو مدير حماية البيئة الأمريكية، فهو يعرف التنمية المستدامة على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة. (عثمان محمد و ابو زنط، 2007، صفحة 25)

– كما يعرفها صارت قوجيتيرا، فقال عنها تنمية توفق بين التنمية البيئية الاقتصادية والاجتماعية فتنشا دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، أنها تنمية تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض.

وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي، الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة. (ريدة و مهنة، 2009، صفحة 3)

– عرفتها منظمة الأغذية والزراعة حيث يمثل هذا التعريف إطارا عاما للتنمية المستدامة، حيث يحدد خمس عناصر رئيسية هي:

– الموارد المتعددة في البيئة.

– احتياجات الإنسان.

– التكنولوجيا والمؤسسات.

– صيانة العنصران الأول والثاني، استيفاء العناصر الأخرى وتجديدها.

ومن هنا تضمن التنمية المستدامة كلا من سلامة البيئة ورفاهية الإنسان، من خلال الحفاظ على البيئة وتنمية الموارد وتحديد المصادر، باستخدام التكنولوجيا والعلم وتطوير كل ما له صلة بسلامة البيئة، ويمكن الوصول لرفاهية الإنسان مع ضمان استمرار هذه الرفاهية والاستمتاع بالموارد المتاحة. (صلاح، 2010، الصفحات 17–18)

وحسب التعريف الذي وضعته اللجنة العالمية للتنمية المستدامة سنة 1987، فهي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون ان تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجات الخاصة. (عقبة و نسرين، 2010، صفحة 9)

ومن خلال القمة العالمية للتنمية التي عقدت في جوهانسبرج سنة 2002 تم تحديد أولويات التنمية المستدامة، التي ترتكز على المجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، والتنوع

البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، النقل، التكنولوجيا، الإدارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث. (الرحمان، 2005، صفحة 4)

II. خصائص التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة مفهوم مرتبط بالتوفيق بين البيئة والتنمية، بحيث يتم مراعاة الجوانب البيئية وأخذها في الاعتبار لدى اتخاذ قرارات التنمية، وهي تنمية إنسانية بالدرجة الأولى، غايتها الإنسان وتأهيله. دينيا وتعليميا وثقافيا وصحيا، وتلبيه حاجاته الأساسية، وتحقيق قيم الحرية والمساواة والعدالة داخل المجتمع، وتحدد خصائص التنمية المستدامة في الجوانب التالية:

- التمركز حول البيئة: يتم التركيز على ارتباط التنمية بالبيئة، حيث تأخذ تكاليف البيئة في الاعتبار ضمن عناصر تكاليف المشروع. (قاسم محارب، 2010، الصفحات 180-184)؛
- ذات بعد قومي: تتطلب التنمية المستدامة بعد استراتيجيا لارتباطها بالبشر والموارد النامية والتلوث الذي لا يعرف الحدود السياسية بين الدول، فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية؛
- الاهتمام بنوعية حياة الإنسان: فالتنمية المستدامة تنمية إنسانية بالدرجة الأولى تهتم بالارتقاء بالإنسان من كافة الجوانب، التي تحقق سعادتها الحقيقية في دنياه وآخرة؛
- تنمية متوازنة: توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة في نفس الوقت، بما يكفل تحقيق التوازن بين أنشطة الإنسان والبيئة بأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لتحسين فرص حياة الإنسان في حاضره ومستقبله؛
- التركيز على البعد الزمني: فهي تنمية طويلة المدى تؤثر على الجيل الحاضر والأجيال القادمة؛
- ذات بعد مستقبلي: فهي تنمية راعي حق الأجيال القادمة في الموارد الناضبة؛
- التمركز حول ضمان الاحتياجات الأساسية للأفراد: تتركز اهتمامات التنمية المستدامة على الإنسان وتلبيه حاجاته الأساسية، لتحسين نوعية حياته المادية والمعنوية؛
- تنمية متكاملة: تراعي البعد البشري والحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع لضمان الحرية والمساواة والعدالة والارتباط الوثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة؛
- تنمية تحقق تساوي الفرس للجميع: حيث تلبي الاحتياجات الإنسانية والفرص المتساوية للجميع؛
- تنمية ذات بعد أخلاقي: ترتبط بفكرة العدالة والمشاركة المجتمعية والتكافل ومراعاة الفئات الضعيفة وتلبيه احتياجاتها؛

- تنمية متعددة الجوانب: تهتم بالجوانب المعنوية والمادية للإنسان، فيؤخذ البعد الديني والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبشري والبيئي، في إستراتيجية التنمية المستدامة، فهي حق من حقوق الإنسان في حياة طيبة كريمة تكفل فيها حريته وأمنه على نفسه ودينه وعقله ونسله وماله، فهي تنمية غايتها الإنسان ترتكز على مبدأ العدالة والمساواة وهيئة تنمية ذات بعد مؤسسي لأنها تنمية شاملة ذات بعد استراتيجي لا تقتصر على مجرد الجهود الفردية المحكوم بعمر الفرد، بل إنها رسالة حياة ممتدة للاستمرار حضارة الإنسان وإطالة عمر الموارد الناضبة. (قاسم محارب، 2010، الصفحات 180-184)

III. مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

ترتبط مؤشرات قياس التنمية المستدامة بأهداف عملية التنمية لذلك تختلف هذه المؤشرات في عددها ونوعها من فترة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى نظرا لاختلاف أهداف التنمية وتعددها واختلاف الأولويات كما تختلف مؤشرات قياس التنمية المستدامة عن مؤشرات التنمية التقليدية، حيث أن هذه الأخيرة تقيس التغيير الذي طرأ على جانب معين من جوانب عملية التنمية على أساس أن هذه التغيرات مستقلة بينما تركز مؤشرات التنمية المستدامة على تداخل وترابط الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة وأي تغيير يطرأ على جانب منها ينعكس على الجوانب الأخرى، ان للمؤشر الجيد في قياس التنمية المستدامة خصائص عدة نلخصها في ما يلي: (عثمان محمد و ابو زنط، 2007، الصفحات 262-267)

- أنه وثيق الصلة بالموضوع المراد دراسته؛
- حقيقي ويعكس الواقع له القدرة على قياس مدى التقدم الحاصل في مجال معين؛
- قابل للمقارنة ومؤسس على بيانات تجمع بشكل منتظم؛
- حساس تجاه التغير عبر الزمان والمكان.

وتكتسي مؤشرات قياس التنمية المستدامة أهمية بالغة حيث تسمح لمتخذ القرار وواضع السياسات معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح، كما تساعد على قياس التقدم المحقق نحو التنمية المستدامة، وقد حدد قسم التنمية المستدامة التابع لدائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية المستدامة وهي مصنفة لأربع فئات رئيسية كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم 01: مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
1	نصيب الفرد من الدخل	اقتصادي

2	نسبة الاستثمار من الناتج الاجمالي	//
3	الميزان التجاري	//
4	نسبة الديون من الناتج الاجمالي	//
5	كثافة استخدام المواد والمعادن	//
6	نسبة المساعدات الخارجية من الناتج الاجمالي	//
7	نسبة معدل استهلاك الطاقة السنوية للفرد	//
8	نسبة استهلاك الطاقة من المصادر المتعددة	//
9	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	//
10	كميات النفايات الصناعية والمنزلية	//
11	كميات النفايات الخطيرة	//
12	ادارة النفايات المشعة	//
13	تدوير النفايات	//
14	المسافة المقطوعة للفرد بواسطة وسائل النقل	//
15	نسبة السكان تحت خط الفقر	اجتماعي
16	معامل جيني لتوزيع	//
17	معدل البطالة	//
18	نسبة معدل اجور الذكور من الاناث	//
19	مستوى التغذية للأطفال	//
20	معدل الخصوبة	//
21	العمر المتوقع عند الميلاد	//
22	السكان المتوفرون على الصرف الصحي	//
23	السكان المتوفرون على مياه الشرب	//
24	الاطفال المحصنون ضد الامراض	//
25	الاطفال في مرحلة التعليم الاساسي	//
26	الشباب في مرحلة التعليم الثانوي	//
27	معدل الامية	//
28	مساحة المسكن للفرد	//
29	عدد الجرائم لكل مئة الف من السكان	//
30	معدل النمو السكاني	//

31	سكان الحضر من التجمعات الرسمية وغير الرسمية	//
32	انبعاث غازات البيوت البلاستيكية	بيئي
33	درجة استهلاك طبقة الازون	//
34	درجة تركز الملوثات في المناطق الحضرية	//
35	مساحة الاراضي الزراعية الدائمة	//
36	استعمال المخصبات	//
37	استعمال المبيدات الزراعية	//
38	نسبة مساحة الغابات الى المساحة الكلية	//
39	كثافة استغلال اخشاب الغابات	//
40	مساحة الاراضي المتصحرة	//
41	نسبة السكان المقيمين في المناطق الداخلية	//
42	معدلات الصيد حسب النوع	//
43	معدلات تراجع مستوى المياه الجوفية	//
44	نسبة مساحة المحميات الطبيعية من المساحة الكلية	//
45	أنواع النباتات و الحيوانات المنقرضة	//
46	الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
47	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالاستدامة	//
48	نسبة عدد المشاركين في شبكة الانترنيت من مجموع السكان	//
49	عدد خطوط الهاتف لكل الف فرد	//
50	نسبة الانفاق على البحث العلمي	//
51	الخسائر البشرية والاقتصادية نتيجة الاخطار الطبيعية	//

المصدر: (عثمان محمد و ابو زنط، 2007، الصفحات 270-272)

ثانيا: برنامج ومخططات القطاعية غير الممركزة

نجد البرامج و المخططات القطاعية غير الممركزة، التي تمثل إطار مالي من ميزانية الدولة تدخل ضمنها كل استثمارات الولاية، التي تخص برامج المشاريع الكبرى المتعلقة بالقطاعات الاقتصادية و الاجتماعية للولاية (93/57)

ا. البرامج القطاعية غير الممركزة (PSD):

هذه البرامج الغير الممركزة تحمل النظرة القطاعية للتنمية التي تعتمد على تنفيذ برامج خاصة بنشاط كل قطاع حسب الأولوية لكل ولاية، كما تسمح بقياس نشاط كل قاع و تقيمه.

وتعود هده البرامج القطاعية الغير ممركزة إلى سنة 1973 بمناسبة صدور المرسوم 73-135 المتضمن لا مركزية إعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولاة، الذي جاء بمقارنة برامج التنمية للولاية ومنح صلاحيات إعدادها وتنفيذها للوالي بالتنسيق مع المجلس التنفيذي للولاية. وقد نصت المادة 16 من الرسوم التنفيذي 98 -277 على أن البرامج القطاعية الغير ممركزة هي برامج تجهيز مسجلة باسم الوالي يبلغها له الوزير المكلف بالمالية من خلال رخصة برنامج حسب كل قطاع فرعي.

كما يخصص الوزير المكلف بالمالية إعتمادات الدفع للولاة حسب كل قطاع فرعي ويقوم الوالي بتوزيعها حسب كل فصل بموجب مقرر

II. المخططات البلدية للتنمية (PCD)

هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعما للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية و تنص المادة 86 من القانون رقم 90/08 على انه على البلدية إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها, و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه و يشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية و كذا المخطط الوطني للتنمية

ثالثا: البرامج التنموية في الجزائر 2010-2019

I. البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب:

"المادة 23 تعدل وتقر قانون أحكام المادة 85 من القانون رقم 02/97 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997 والمتضمن قانون المالية لسنة 1998، المعدل والمتمم، وتحرر ما يلي:

المادة 25: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 301-089 وعنوانه الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب".يقيد في هذا الحساب:

*** في مجال الايرادات:**

تخصيصات الميزانية الممنوحة سنويا في إطار البرنامج الخاص لتطوير ولايات الجنوب.

*** في مجال النفقات:**

التمويل المؤقت للبرنامج الخاص بتطوير ولايات الجنوب، تقرر المشاريع الممولة عن طريق هذا الصندوق، ويكون الوزير المكلف بالمالية هو الآمر بالصرف لهذا الحساب. (الجريدة الرسمية، 2006) ويمثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج استثمارات عمومية

تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية وخلق التوازن الإقليمي.

II. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تمت مباشرة سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتوصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2001- 2004 الذي تدعم هذا الأخير بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب وبذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المحلية خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج (بيان، 2010).

وهو برنامج للاستثمارات العمومية من الفترة 2010-2014 و التي تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار حوصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 (باشوش، 2011، صفحة 76) . قدرت الاعتمادات الموجهة لهذا البرنامج بنحو 21.214 مليار دج أي ما يقارب 286 مليار دولار.

III. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019

وتهدف محاور برنامج التنمية 2015 -2019 إلى تحقيق ما يلي : (اوكيل، 2016، صفحة 269)

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب شغل؛
- استهداف بلوغ نسبة 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد تحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- إيلاء عناية خاصة للتكوين وتوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية وتكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة؛
- تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية حجم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المحروقات و التكنولوجيا القوية؛
- تحسين مناخ الأعمال والعمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاصة محلي أم أجنبي؛
- عصرنة الإدارة الاقتصادية ومكافحة البيروقراطية وإطفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة.

ولكن مع حلول سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة، ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31 ديسمبر 2016 ، وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج (2017-2019) ، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك – المستثمرات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالعمليات الضرورية التي تكتسي طابع الأولوية القصوى، وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت تطمح لها البرامج خاصة منها ما هو متعلق بالنمو والتشغيل. (شراف، 2018، صفحة 207)

IV. حساب تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز 2017 (17/11)

تطبق الاجراءات الجديدة التي جاء بها قانون المالية 2017 على البرامج القطاعية الممركزة (PSC) والبرامج القطاعية غير الممركزة (PSD).

تنص المادة 119 من قانون المالية 2017 ان الحسابات التخصيص التالية:

- 302-115 (PSR) البرنامج الخاص بالإعمار؛
- 302-120 (PCSC) البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي؛
- 302-134 (PCCE) برنامج دعم النمو الاقتصادي؛
- 302-143 (PACE) برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

تقفل عند تاريخ 31-12-2016 ويصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة، باستثناء مبلغ قدره 300.000.000.00 دج سيتم تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 302-145 الذي عنوانه حساب تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

تنص المادة 120 من قانون المالية 2017 على فتح كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 302-145 ويقيد في هذا الحساب:

*** من جانب الارادات:**

- مبلغ قدره 300 مليار دج ناتج عن حسابات التخصيص الخاصة التي تم اقفالها بموجب المادة 119 من قانون المالية 2017؛
- مخصصات الميزانية الموزعة سنويا في اطار قوانين المالية لتحويل برامج الاستثمار.

*** من جانب النفقات:**

- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمار المسجلة بعنوان ميزانية تجهيز الدولة؛
- النفقات المرتبطة بتنفيذ مشاريع الاستثمارات المسجلة قبل تاريخ 2016/12/31؛

- يتم التكفل بتحويل عمليات الاستثمارات العمومية من قبل ميزانية الدولة للتجهيز في حدود اعتمادات الدفع المتوفرة؛
- لا يمكن للأمرين بصرف ميزانية الدولة للتجهيز القيام بالتزامات على رخص البرامج إلا في حدود اعتمادات الدفع المبلغة لفائدتهم حسب كل قطاع و قطاع فرعي في اطار قوانين المالية.

الاهداف المنتظرة: تتلخص الاهداف المرجوة من تطبيق هذه الاجراءات في:

- التحكم والمحافظة على ميزانية الدولة؛
- التحكم في تنفيذ نفقات التجهيز وبرمجتها؛
- تمكن الأمرين بالصرف من التغطية المالية لمختلف المشاريع في أي وقت و في أي حالة من السنة؛
- تجنب إحداث ديون غير مسددة على ذمة ميزانية الدولة؛
- تمكين من الحصول على معلومات بصفة واضحة وشفافة في مجال تنفيذ النفقات العمومية.

شروط التحسين:

- توزيع اعتمادات الدفع المبلغة من قبل المديرية العامة للميزانية الموزعة حسب القطاع والقطاع الفرعي وحسب باب التقييد؛
- هذه العملية تبقى مشروطة بتقديم الأولوية في تنفيذ المشاريع؛
- وضعية الدفع موقوفة إلى غاية 12/31/ن من اجل تحسين الكتابة السنوية او الوضعية الشهرية للدفع (من اجل المتابعة الشهرية لاعتمادات الدفع)؛
- إعداد مخطط دفع شهري لاعتمادات الدفع حسب الأولوية.

رابعا: تقييم البرامج التنموية في اليزي خلال الفترة 2010-2019. (محمد، 2019)

I. البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب (PSDRS)

جدول رقم 02 الوضعية المالية لبرنامج (PSDRS) **الوحدة: 1000/دج**

المصدر: دراسة تطبيقية للطالب في ولاية اليزي(2019)

إن إجمالي العمليات لولاية اليزي في إطار هذا البرنامج هو 83 عملية بمجموع اعتمادات 65.716.036.000 دج واستهلكت مبلغ 14.726.990.000 دج. ومجمل الاعتمادات

السنة	الاعتمادات الممنوحة	اعادة التقييم	الاستهلاكات	مجموع الاعتمادات	النسبة
2010	00	2.124.000	1.589.591	10.875.547	15%
2011	00	690.900	1.547. 094	11.170.556	14%
2012	00	480.000	2.392.526	10.103.461	24%
2013	00	1.882.000	1.434.933	8.039.935	18%
2014	00	2.121.000	1.375.964	6.955.001	20%
2015	00	1.150.000	855.642	6.424.037	13%
2016	00	00	3.503.534	5.568. 394	63%
2017	00	63.000	849.960	3.566.534	24%
2018	00	295.998	1.177.746	3.012.571	39%
المجموع	00	8.806.898	14.726.990	65.716.036	22%

الممنوحة بعد سنة 2010 عبارة عن مبالغ لإعادة التقييم فقط، لان هذا البرنامج متوقف الى غاية 2009/12/31.

استهدف هذا البرنامج القطاعات السيادية كقطاع الري و الاشغال العمومية و التربية و الصحة ، حيث كانت حصة قطاع الأشغال العمومية ما يفوق 52% من الاعتمادات الممنوحة وهذا لتسيير نحو 50 عملية من اصل 83 عملية.

II. برنامج دعم النمو الإقتصادي (PCCE)

جدول رقم 03 الوضعية المالية لبرنامج (PCCE) **الوحدة 1000/دج**

السنة	الاعتمادات الممنوحة	اعادة التقييم	الاستهلاكات	مجموع الاعتمادات	النسبة
2010	1.496.250	00	18.089	1.496.250	1%
2011	4.742.907	800.000	1.083.755	6.266.206	17%
2012	8.548.700	810.000	2.680.702	13.731.151	20%
2013	2.856.820	1.259.500	5.179.675	13.907.268	37%
2014	2.767.089	5.200.500	3.340.081	11.494.682	29%
2015	00	1.151.008	4.715.410	9.305.608	51%
2016	00	2.067.125	4.454.351	6.657.322	67%
المجموع	20.411.766	11.288.133	21.472.063	62.858.487	%34

المصدر: دراسة تطبيقية للطالب في ولاية اليزي (2019)

إضافة إلى البرامج السابقة الممنوحة في إطار الخماسي، تدعمت الولاية سنة 2010 ببرنامج جديد " برنامج دعم النمو الإقتصادي (PCCE)" في إطار البرنامج الخماسي 2010-2014، حيث استفادت الولاية ضمن هذا البرنامج بغلاف مالي قدره 62.858.487.000 دج لتسيير 493 عملية.

من أهم القطاعات التي استفادة من هذا البرنامج هو قطاع التعليم العالي لهذه الولاية حيث استفاد من عملية بناء المركز الجامعي اليزي واقامتين جامعيتين وكذا بناء 82 سكن خاص بأساتذة الجامعة.

III. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 (PACE)

جدول رقم 04 الوضعية المالية لبرنامج (PACE) **الوحدة 1000/دج**

السنة	الاعتمادات الممنوحة	اعادة التقييم	الاستهلاكات	مجموع الاعتمادات	النسبة
2015	1.142.200	3.681.800	226.352	1.142.200	20%
2016	00	00	241.715	915. 847	26%
المجموع	1.142.200	3.681.800	468.067	2.058.047	%23

المصدر: دراسة تطبيقية للطالب في ولاية اليزي (2019)

نضرا للظروف الاقتصادية التي حلت خلال تلك الفترة والمتمثلة في انهيار أسعار البترول والتي أدت إلى نقص الموارد المالية للحكومة الجزائرية مما أدى إلى توقيف هذا البرنامج.

فقد كانت عدد العمليات الممنوحة في هذا البرنامج نحو 06 عمليات فقط.

IV. البرنامج الجديد (ميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2017) (PN)

جدول رقم 05 الوضعية المالية لبرنامج (PN) **الوحدة 1000/دج**

السنة	الاعتمادات الممنوحة	اعادة التقييم	الاستهلاكات	مجموع الاعتمادات	النسبة
2017	11.751.058	685.600	9.435.795	11.751.058	80%
2018	9.535.265	778.000	7.811.535	9.535.265	82%
المجموع	21.286.323	1.463.600	17.247.330	21.286.323	81%

المصدر: دراسة تطبيقية للطالب في ولاية اليزي (2019)

استفادة ولاية اليزي من مبلغ 21.286.323.000 دج لتسيير 21 عملية الى غاية 2018/12/31 استهلكت منها 17.247.330.00 دج، اي بنسبة 81% من الاعتمادات المتوفرة.

خامسا: أهم مؤشرات التنمية المسجلة في ولاية اليزي خلال الفترة 2010-2018 (الامانة العامة، 2018)

1. المؤشرات:

من خلال تفحصنا لمختلف المؤشرات المسجلة سنة 2018 و مقارنتها بمؤشرات سنة 2009 يتبين لنا التحسن والتطور الكبير المسجل على مستوى جميع المؤشرات، هذا، ما يعكس المجهودات التي بذلت من أجل النهوض بهذه الولاية في جميع الميادين.

-عدد سكان الولاية قد بلغ نحو 63.695 نسمة في عام 2016. وبكثافة سكانية تقدر بـ 0.22 نسمة في كل م2

- نسبة الربط بالشبكة المياه الصالحة للشرب 97%.

- نسبة الربط بشبكة التطهير 95 % .
- نسبة الربط بشبكة الكهرباء فقد بلغت 98 %.
- نسبة الربط بشبكة الغاز فهي 65 % .
- نسبة التمدرس للتلاميذ من 06 الى 15 سنة فهي 91 % .
- عدد الطلبة الجامعيين للموسم الجامعي 2018/2017 فقد بلغ 422 طالب بعد ما كان 0 طالب خلال سنة 2013 .
- إقامة جامعية تتوفر على 1000 سرير.
- 82 سكن وظيفي مخصص لأساتذة المركز الجامعي.
- عدد المعاهد للتكوين المهني والتمهين فهو 02، معهد بجانت وواحد بايليزي.
- عدد مراكز التكوين المهني 06 موزعة على البلديات.
- عدد الأطباء العامون لـ 1000 مواطن فهو 3.43 طبيب عام بعدما كان 1 طبيب عام.
- عدد الأطباء المختصون لـ 1000 مواطن فهو 1.18 طبيب مختص.
- عدد مراكز الرياضية الجوارية فهو 07.
- عدد المسابح النصف اولمبية 03 مسابح.
- عدد مخيمات الشباب 05 ويضاف لها 10 بيوت شباب.
- من سنة 2000 إلى غاية 2014 وبقطاع الطرقات فسجلنا انجازات جديدة تتمثل في 15 كلم من الطرق الوطنية و296 كلم بالطرق الولائية اما اعادة تأهيل وعصرنة الطرق فقد تم انجاز 852 كلم في الطرق الوطنية و40كلم في الطرق الولائية و201 كلم في الطرق البلدية.

2. العراقيل

تبقى معظم العراقيل المواجهة للتنمية منذ نشأة الولاية قائمة منها المرتبطة بطبيعة المنطقة (المناخ, التضاريس), موقع الولاية (بعدها عن المدن الرئيسية وأماكن اتخاذ القرار ومصادر التموين) وشساعة الولاية . تبقى هذه العوائق حجرة عثرة لمختلف قطاعات التنمية ونذكر:

- بعد الولاية عن مختلف نقاط التموين بمواد البناء المتواجدة في الشمال مع تسجيل انقطاعات في التموين خاصة في الفترة الممتدة من شهر جوان إلى سبتمبر مما ينجر عنه توقف أشغال المشاريع خلال هذه الفترة وتأخر في الإنجا؛
- ضعف التأطير على مستوى الإدارة المحلية والمصالح غير الممركزة للولاية؛
- نقص وضعف وسائل المراقبة والمتابعة التقنية للأشغال خاصة في المناطق النائية بسبب عدم كفاية وسائل التنقل من سيارات كل الأرضيات لمختلف المصالح؛

- اانعدام مكاتب الدراسات والمراقبة المتخصصة على مستوى الولاية حيث تلجأ الولاية إلى طلب خدمات المكاتب المتواجدة في الولايات المجاورة أوالولايات الشمالية خاصة المتخصصة في أشغال الطرق، البيئة. ... إلخ. حيث تبين من خلال تنفيذ المشاريع أن جل الدراسات غير ناضجة أي ليست في المستوى المطلوب ينجر عنها تكاليف إضافية كبيرة؛
- غياب مؤسسات الإنجاز؛
- عدم التحكم في تكاليف الإنجاز أثناء تسجيل المشاريع.

الخاتمة:

بالنظر إلى الاستثمارات المقدمة قطاعيا والإنجازات المجسدة ميدانيا، يمكن القول أن ولاية إيليزي، رغم عدم تحقيقها لمستوى كبير من حيث التنمية، فإنها تستحق كل التقدير، حيث حققت منذ نشأتها في العشرين السنة الماضية مؤشرات اجتماعية واقتصادية تفوق المعدلات الوطنية.

تحققت النتائج الإيجابية بفضل المجهودات الجبارة التي قام بها المسؤولون المحليون من السادة الولاة المتعاقبين على الولاية حيث كان انشغالهم الرئيسي النهوض بهذه الولاية بتجسيد مختلف مشاريع التنمية المحلية بالتنسيق مع مختلف المجالس المنتخبة والمجتمع المدني.

ولهذا ومن أجل تسيير أمثل وتنمية حقيقية، يجب توجيه كل الوسائل المالية والبشرية المتوفرة لدى الولاية والممنوحة من طرف الدولة نحو نشاطات مهيكلة منتجة لمناصب شغل كثيرة وتحسين شروط الحياة للمواطنين بحلول ملموسة وميدانية وبآجال قصيرة في الإنجاز، كما يمكن أن نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات لمسؤولي الولاية وذلك عبر النقاط التالية:

- فتح المجال واسعا للإستثمار الفلاحي واستغلال الأدوات القانونية المتاحة لاسيما في مجال الولوج للملكية العقارية والشراكة.
- كما تعتبر ولاية اليزي "خزانا لا ينضب"من الطاقة الشمسية يسمح للبلاد وليس فقط لولايات الجنوب من الاكتفاء ذاتيا من حاجياتها من موارد الطاقة والتوجه نحو سياسة تصديرية "جريئة"
- ان المقومات السياحية بمناطق الجنوب على غرار ولاية اليزي التي تمثل فضاء متميزا متفردا من مناظر طبيعية ومواقع سياحية، عمرانية، دينية وصناعات تقليدية. إن كل ما في صحرائنا مورد سياحي متجدد ودائم في انتظار من يثمنه في إطار إستراتيجية استشارية متكاملة تعمل على توسيع المرافق السياحية الموجودة وتطور خدماتها وتؤسس لشبكة خدمات سياحية متطورة وعصرية مندمجة كليا على المستوى الدولي ومرافق قاعدية تثمن المكنونات السياحية وتوظفها لخدمة السياحة المحلية.

قائمة المراجع

المؤلفات

1) عباس صلاح. (2010). التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، ط01، 2010، ص ص 17-18. (الإصدار 1). مؤسسة شباب الجامعة للنشر.
2) عبد العزيز قاسم محارب. (2010). التنمية المسدامة في ظل تحديات الواقع من منظور اسلامي. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الاطروحات

3) حميد باشوش. (2011). المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية ، حالة الطريق السيار شرق- غرب (مذكرة ماجستير). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية: جامعة الجزائر 03.
4) حميدة اوكيل. (2016). دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، (أطروحة دكتوراه). بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجاريو والعلوم التجارية: جامعة بومرداس.
5) غنيم عثمان محمد، و ماجدة ابو زنط. (2007). التنمية المستدامة؛ اساليب تخطيطها وادوات قياسها. الاردن: دار الصفاء للنشر و التوزيع.

المقالات

6) الهيتي نوزاد عبد الرحمان. (نوفمبر, 2005). التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية، ، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر. مجلة العلوم الانسانية.
7) ديب ريدة، و سليمان مهنة. (2009). التخطيط من اجل التنمية المستدامة. مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة.
8) عائشة شرفاوي. (جوان, 2012). السياحة والتنمية المستدامة. مجلة معارف.
9) عقون شراف. (افريل, 2018). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)،،عدد خاص، المجلد (02) ، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة.

المداخلات

10) نصيرة عقبة، و بوزهار نسرين. (2010). السياحة المستدامة في المناطق الصحراوية ومسار تدعيم التنمية الوطنية؛ حالة القصور في منطقة الزيبان الجزائرية. مداخلة ضمن الملتقى الدولي تحت عنوان: اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة. بسكرة: جامعة بسكرة.

قوانين ومراسيم

11) الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة بتاريخ 19 يوليو 2006، العدد47. (يوليو, 2006). الجزائر.

12) المرسوم التنفيذي 17/11. (15 01, 2017). المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 145-302 المعنون تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

13) المرسوم التنفيذي رقم 93-57. (27 فيفري, 1993). المتعلق بنفقات تجهيز الدولة، 14. الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية.

تقارير

14) بيان اجتماع مجلس الوزراء. (24 ماي, 2010).

15) تقرير الاربعيني لولاية اليزي 2018. (2018). اليزي، الامانة العامة لولاية اليزي.

16) دراسة تطبيقية لدى مصلحة مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية. (سبتمبر, 2019). اليزي.